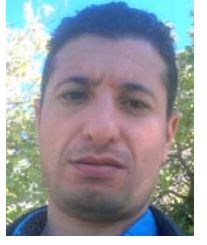


السياسات الإقتصادية العالمية

بين مشاكل الإحتجاجات الشعبية و تراكم الأزمات المالية



فؤاد الصباغ

تونس

الدول الأوربية. إذ لا يمكن اليوم الجرم على أن تلك الإحتجاجات كانت بعيدة عن مناهج تلك السياسات الإقتصادية الحالية بحيث لا يمكن بالنتيجة فصلها عن الأوضاع الإقتصادية أو الإقتصادية الإجتماعية. فالإنظمة الرأسمالية المنصهرة في صلب العولمة الإقتصادية والتحرر المالي والتجاري تحت قيادة سوق رؤوس الأموال وقلبها النابض ببول سترت بدولة الحرية والديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالضرورة هي التي تسببت في تلك الثورات الشعبية.

دول متجنزة

إذ في المقابل نجد دول متجنزة في سياسات النظام الإقتصادي الإشتراكي والشيعي تشهد هي أيضا ثورات تطالب بإسقاط المديونية وتزايد العجز في الميزانية مع تباطؤ النمو الإقتصادي وكبح عجلة التنمية التي أثرت بدورها مباشرة على تلك الإقتصاديات الوطنية الهشة بطبيعتها. ولعل أبرز دليل على ذلك تناسي الإقتصادات والفوضى في دول

مهنة الديمقراطية هندسة بناء دولة

بشير فرانسيس فوكوياما في كتابه "بناء الدولة" أن ضعف مؤسسات الدولة هو المحصر الأول للمشاكل الخارجية والداخلية. مثل هذا التجديد في تفسير معضلة إدارة الدولة كمشكلة ديمقراطية في الدول التي تعتمد النظام الليبرالي، فإن مقارنته بحالة العراق وما يمكن أن تقول إليه هذه المهنة في المستقبل المنظور، تقف في ملبس التناقض مع النتاج المشوه لما تم تعريفه به "الديمقراطية التوافقية" التي انتهت إلى "فساد المحاصصة" وجمعت الدولة في حالة ضعف دائمة ما بين مطرقة المشاكل الخارجية وسندان الأوضاع الداخلية.

السؤال: هل يكفي المثقف العراقي اليوم أن يقول كلمته وبمضي، أم هناك واجبات مفترضة للمسؤولية المجتمعية في التغيير المنشود وإصلاح هندسة بناء الدولة؟ في مهنة الديمقراطية، بنيت الجواب بان الرأي الأخرى للشاخب الذي يبحث عن امنه في الحاضرات الأساسية التي تعترف بها جميع الشرائع السماوية ومهود حقوق الانسان، وسامسة البشر لها ثوابت عامة تم تطوير قياسها في نماذج الحصاء الكمي عبرت - بهذا استطلاعات البراي العام - هكذا وجدت مهنة الديمقراطية الحاجة الى تحسيد هذه الاتجاسات ودراستها عن قرب لتحديد البرامج الانتخابية والحزبية وتعديلها حسب متغيرات نتاج هذه الاستطلاعات، وإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية هي المبادرة مع طبيعة الدخاوال السلمي للسلطة، فإن دول كثيرة اخذت به في إدارة هندسة بناء الدولة، ويختلف عنهم من يروج لأفكار تعتمد تجهيل الانسان في حياة الدنيا، بانتظار ثواب الآخرة، هذا المنطق الذي لا يعترف بميول واتجاهات التطوير التقني في القرن الحادي والعشرين، فباتي من اغوار جاهلية التاريخ القديم بهندسة جمعية تقوم على الغاء حق التفكير فيما يحدث اليوم او ما يمكن أن يحدث غدا، جعل حق المواطنة والانتماء الدستوري للدولة خارج مساق مهنة الديمقراطية، فمما حصل الكثير ممن يروجون لهذا المنطق على امتيازات يفترض أن تكون منطلقا للعدالة الإجتماعية، لكنها نفدت كامتيازات في إدارة الدولة التي عرفت بصطلح "الدولة العميقة".

هندسة مقترحة

يتكرر السؤال: ثم ماذا؟ الجواب أي هندسة مقترحة لإعادة هندسة بناء الدولة في عراق اليوم، تتطلب في حدها الأدنى الاتي: أولا: أدنى نموذج الضخوف من ماضي الدولة الشمولية في صياغة الدستور، الى تقنين مفسدة السلطة، وهذا يتطلب إعادة صياغة قانوني الأحزاب والانتخابات لتصبح ما يوصف دائما من ذات الأطراف التي قامت بصياغة الدستور ب'أخطاء التقاسيم' من خلال إعادة التمجيد

يفترض بالأحزاب الوطنية التي تستهدف دخول حلبة المنافسة لانتخابات البرلمان الاتحادي، فهم مهنة الديمقراطية، كخطوط عمل متوازنية، تبدأ بمأسسة نشاطاتها الحزبية، لا تكون لها اية اتصالات خارج اطار الدولة، بما يمكن ان يوقعا تحت طائلة المحاسبة القانونية بالتحخبار مع قوى خارجية، حصر السلاح بيد الدولة، كون ممارسة العنف للحفاظ على الامن والأمان العام ومهمة نفاذ القانون بيد الدولة حصرا، لا تمول الحملة الانتخابية لأي حزب بأموال خارجية،

الإبصار والاستثمار وأيضا تدعم الأسواق المحلية من الإنتاج أو الإستهلاك، فالنظام الإقتصادي الرأسمالي المنحرج في العولمة الإقتصادية ذات القطب الواحد يشمل في عمقه التحضر في اسواقه التجارية والمالية مما يعد اليوم الأفضل عالميا. إلا ان سلبياته تكون هي الأخطر إذا غابت اليد الخفية للحكومة المعتلة لإنحراف الأسواق بحيث تمس بالاساس الطبقات الفقيرة والمتضررة خاصة منها التي تعيش بدخل مادي محدود مع عجزها في مواجهة غلاء الأسعار، فتختل المداخل المالية الشهوية مع القدرة الشرائية مما تحدث بالنتيجة تلك الفقاعات من الثورات الإجتماعية الإحتجاجية المتتالية المطالبة بتخصن ظروف العيش وتحقق العدالة الإجتماعية التي تعتبر غاية أحيانا في ظل تلك الأنظمة الحرة.

والنتيجة يزداد السخط الشعبي وعدم الرضاء عن تلك السياسات المنحازة دائما لرجال المال والأعمال والمهمشة لظروف الطبقات العمالية الكادحة والفقيرة. بالتالي تتراكم في النفوس الحاقدة والناقمة على وضعها المادي كبتا كبيرا مما يتسبب مباشرة في إنفجارها لتخرج للشوارع صارخة وغازبية عبر تلك الإحتجاجات الشعبية المتواصلة التي تبقى كالبراكين الهائجة في صلب تلك الأنظمة الرأسمالية.

الإقتصاد الإشتراكي والشيعي إن الفوضى والتمرد الشعبي يكون أعين وأخطر في ظل الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية أو الشيوعية من الأنظمة

الرأسمالية والحرة. فلك الأنظمة الإقتصادية التي تختزل فيها السلطة في دوائرها الحكومية تعد في مجملها غائبة تماما عن أرض الميدان. إن أساسيات الإقتصاد الإشتراكي والشيعوي القائم على مركزية تلك القرارات المختزلة لدى هياكل الدولة منها إحتكار الصناعة والإنتاج والتشغيل مع بسط نفوذها على مصادر الطاقة والثروات الوطنية وخلق منها صنابير تعويض وبعم للمنتجات الإقتصادية أوغيرها لا تعتبر الحل الجذري لتراكم تلك الأزمات الإقتصادية أوالإجتماعية. فالإقتصاد الإشتراكي والشيعوي غائبان تماما عن الوجود في عالما الحالي المعولم لإقتصاديا وسياسيا ورقميا وفكريا. فالإحتجاجات الشعبية في أغلب الدول العالمية لم تستثن أي نظام إقتصادي عالمي بحيث كانت الفوضى عارمة في صلب جميع أنظمة السياسة الإقتصادية. لذلك أصبح اليوم العالم ملغبا لدليل جدي عن تلك السياسات الإقتصادية العالمية التي تسببت في تزايد مشاكل الإحتجاجات الشعبية وتراكم للأزمات المالية بحيث تجعل من الدولة دائما هي الأساس في مركزية القرار مما تكسر بالنتيجة نظرية سلطه الراعي علي رعيته، وفقا لإجندات دكتاتورية. بالتالي سقطت أغلب تلك الأنظمة الفاشلة خلال سنوات الخمسينيات بدول الإتحاد السوفياتي وصولا إلى سنوات الربع العربي التي أسقطت أغلب التجارب التعاضدية الإشتراكية في معظم الدول العربية على غرار النظام الليبي والسوداني. فتلك الثورات الشعبية والحركات الإحتجاجية لم تستثنى احدا من الأنظمة الإقتصادية. إن فشل

آليات تفعيل ممارسة التحقيقات الإستقصائية

زمنية طويلة قد تكون اشهرا او حتى سنوات، وإن كان تطور الصحافة الإستقصائية مؤشرا على هامش الحرية التي تمتع بها وسائل الإعلام، إلا أن هذا الجنس الصحفي ما زال يشكو من معوقات عديدة بالعراق إذ تعاني المؤسسات الإعلامية من معوقات مادية ونشريعة وقانونية. نتاج ودراسات

وبهذا الصدد لبد ان نشير الى نتايج احد الدراسات التي تناولت العرافيل التي تواجه الصحافة الإستقصائية في العراق والتي يمكن ان نستفيد منها في تفعيل آليات ممارسة عمل الصحفي الإقتصادي، ومن هذه النتائج أن الصحافة الإستقصائية في العراق تعاني القيد التشريعية المكثلة للعلم الصحفي ومن ضيق هامش الحرية ومن غياب قوانين تحمي الصحفيين أثناء قيامهم بعملهم، فضلا عن أن هذه العملية يجب ان تتم باقل قدر من المخاطرة سواء كان ذلك بالنسبة للصحفي نفسه ام لمصادره المعلوماتية، علاوة على الالتزام الصارم بالمعايير المهنية والأخلاقية عند اجراء وكتابة التحقيق الإستقصائي. ويتطلب تفعيل اليات ممارسة الصحافة الإستقصائية في وسائل الاعلام العراقية مختلف أنواعها مواجهة الصعوبات والتحديات التي تحول دون اظهار هذه الممارسة الصحفية بصورتها المهنية الفاعلة. فعمل الصحفي بشكل عام يواجه تحديات عدة، وتضاعف هذه التحديات عند الحديث عن الصحافة الإستقصائية. فبعد أن نشطت وسائل الإعلام التقليدية ونجدت في تحدي كبير مع وسائل الاعلام الجديدة، كان عليها ان تضمن استمراريته بتقديم شيء مختلف ومميز على غرار الأشكال الصحفية طويلة النفس، فكان التركيز على العمل الإستقصائي الذي لا يخضع لإكراهات السرعة والأنية بل يحتاج إنجازه إلى مدة

عليه لا تعمل الصحافة الاستقصائية بالنيات ، وإنما بتبني منطج واضح في البحث والتقصي من أجل اثبات كل حقيقة يرغب الصحفي في اثباتها ، فضلا عن ان هذه العملية يجب ان تتم بأقل قدر من المخاطرة سواء كان ذلك بالنسبة للصحفي نفسه ام لمصادره المعلوماتية ، علاوة على الالتزام الصارم بالمعايير المهنية والأخلاقية عند اجراء وكتابة التحقيق الاستقصائي . ويتطلب تفعيل اليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في وسائل الاعلام العراقية بمختلف انواعها مواجهة الصعوبات والتحديات التي تحول دون اظهار هذه الممارسة الصحفية بصورتها المهنية الفاعلة .

تقرير الأفاق الاقتصادية العالية:

إشتداد التوترات وضعف النمو



عادل عبد الزهرة شيب

بغداد

يصدر البنك الدولي تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية مرتين في العام، في شهر كانون الثاني وفي شهر حزيران وذلك في اطار أعماله التحليلية للمستجدات العالمية الرئيسية التي يشهدها الاقتصاد الكلي وأثرها على البلدان الأعضاء.

أشار تقرير شهر حزيران 2019 إلى 1-وجود تراجع في نمو الإقتصاد العالمي والذي سجل ادنى وتيرة له في ثلاثة أعوام وهو الآن في طريقه إلى الاستقرار . غير ان التحسن الذي تحقق يتميز بأنه هش وعرضة لمخاطر كبيرة .

2-ضعف التجارة والاستثمار الدوليين وهو اضعف مما كان متوقعا في بداية العام حيث تراجعت معدلات نمو التجارة العالمية إلى ادنى مستوى لها منذ الأزمة المالية قبل عشر سنوات وهبوط ثقة مؤسسات الأعمال .

3-توقع تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لشهر حزيران 2019 انتعاش معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية العام القادم مع انحسار الاضطرابات. وقد يفسد ذلك تصاعد المنازعات التجارية بين أكبر اقتصادات العالم أو تجدد فوضى اسواق المال في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

4-ويرى التقرير ان زخم التعافي الاقتصادي ما زال ضعيفا وتحول مستويات الدين المرتفعة وضعف نمو الاستثمارات في البلدان النامية دون تحقيق هذه البلدان كامل امكاناتها. ومن الضروري ان تجري البلدان اصلاحات مالية كبيرة والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال واجتذاب الاستثمارات وان تضع ادارة الدين وتعزيز الشفافية في رأس اولوياتها .

5-شدد التقرير على ان تحقيق نمو منصف امر ضروري لتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

6-شخص التقرير الارتفاع الكبير في مستويات الدين والذي يتطلب حسبا اكد التقرير على ضرورة اختيار المشروعات بعناية لتحقق أكبر منفعة ممكنة وتحسين ادارة الدين .

7-ضعف الاستثمارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية يثير القلق بشأن كيف يمكن لهذه الاقتصادات ان تلبى الاحتياجات الاستثمارية الواسعة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية .

8-تركز الفقر في البلدان منخفضة الدخل يثير اسئلة بشأن تحليل العقبات في طريق تسريع وتيرة النمو في تلك الاقتصادات.

9-خطر تجدد فوضى اسواق المال يذكر بأهمية ان تتحلى البنوك المركزية وأطر ائحة النقدية بالمرونة التي تكفل الحد من الآثار الانقلاية لتخفيض قيمة العملات على التضخم .

10-كما اشار التقرير الى المستويات المرتفعة للدين والتي تثير قلقا متزايدا لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي اقتترضت مبالغ كبيرة حيث قفزت في المتوسط بمقدار 15 نقطة مئوية إلى 51 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي عام 2018، وتبطل تلك الدين المرتفعة بالحاجة إلى مشروعات

لتعزيز النمو التي الاستثمارات في مرافق البنية التحتية والريعية والصحية والتعليم، فالاحتياجات هائلة . ويخلص تحليل البنك الدولي الى ان البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ستحتاج إلى ما يتراوح بين 640 مليار دولار و 2.7 تريليون دولار من الاستثمارات سنويا لتحقيق أهداف الإنمائية بحلول عام 2030. غير ان الافراط في الاستدانة ينطوي على مخاطر بالغة فقد تتراكم الدين لتصل إلى مستويات يتعذر الاستمرار

في تحملها، فالحكومة عندما تتفق بمبالغ كبيرة من ايراداتها لخدمة اعباء الدين فإنها تحتمل مخاطر كبيرة من ايراداتها المخصصة لأشطة مهمة أخرى ،وقد تعمد الحكومة في نهاية المطاف الى زيادة الضرائب لكبح العجز في الموازنة العامة وهو ما يضاعف انفاق مؤسسات الأعمال والمستهلكين.وفي الحالات القصوى قد يؤدي ارتفاع مستويات الدين إلى التخلف عن السداد واللجوء إلى صفقات الانقاذ ولذلك ينبغي الحذر من الافراط في الدين خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعاني من اهتزاز اوضاع ماليته العامة.

موازنة سليمة

اما بالنسبة للحكومات التي لديها موازنات عامة سليمة فقد نجد ان الاقتراض لتعزيز النمو هو نهج لا غبار عليه . نرى ان ما يفسد تقرير البنك الدولي حول ضعف التجارة والاستثمار الدوليين يعود الى المستوى المتزايد من المواجهة والتوترات بسبب السياسة الأمريكية التي عادت الجميع منذ تولي ترامب منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اشدت صراحتها مع روسيا فإرضية القويبات الاقتصادية عليها بسبب مواقف روسيا السياسية . كما أعلنت أمريكا حربا تجارية على الصين ادت الى زيادة التوترات السياسية والاقتصادية في العالم. وكذلك عملت أمريكا على إلغاء الاتفاق النووي مع إيران من طرف واحد وفرضت عقوبات اقتصادية مشددة عليها ومنعت دول العالم من التعامل التجاري مع إيران بهدف تصدير صدراتها النفطية وتركيبها سياسيا . إضافة إلى موقف أمريكا من كوريا الشمالية وفنزويلا والمكسيك بل لم يسلم حتى حلفاؤها الاتحاد الأوربي من الموقف العدائي ومحاوله فرض رسوم جمركية على البضائع الأوربية الداخلة إلى الولايات المتحدة وهدد الاتحاد الأوربي بالعاملة بالمثل. إلى جانب الدور الأمريكي في خلق التوترات والصراعات في منطقة الخليج العربي والحرب مع اليمن وفي سوريا والعراق وفلسطين. وخرج الولايات المتحدة من اتفاقية باريس الدولية للمناخ. لقد فتح ترامب منذ صعوده البيت الأبيض جهات مع اغلب شركاء بلاده تحت شعار (أمريكا أولا) ولم يخف انتقاداته لميليه الاتحاد الأوربي عندما دعم القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد . كما ينبغي على مختلف الدول وضع حد للدين والاقتراض الخارجي واعتماد آلية تنوع مصادر الدخل القومي خاصة بالنسبة للبلدان النامية والتخلص من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب والعمل على تطوير فروع الإقتصاد الوطني الاتجاعي وترشيد الاستهلاك واستثمار العوائد المالية النفطية الكبيرة في إقامة المشاريع الإنتاجية وتطوير المشاريع القائمة والنهوض بالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة .